

دور المكتبات في محو الأمية المعلوماتية البيئية : دراسة مسحية لأنشطة عينة من المكتبات العامة بمحافظة القاهرة والجيزة(*)

عرض

عبير هلال عبد العال محمد

قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب - جامعة القاهرة (فرع بنى سويف)

المقدمة المنهجية

أولاً: أهمية الموضوع ومجال الدراسة :

بدأ الاهتمام بقضايا البيئة منذ عام ١٩٧٢م عندما عقد أول مؤتمر عالمي للبيئة فى مدينة أستوكهولم بالسويد . وكان الموضوع السائد فى المؤتمر استمرار استنزاف ونضوب الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير الجيد لها ، كما شعرت الدول المتقدمة بالآثار السلبية التى نتجت عن تطبيق بعض أنواع التكنولوجيا الحديثة والمتنوعة ، وبانت التربة والهواء والماء والموارد الغذائية ملوثة بأنواع شتى من السموم والمواد الكيماوية . منذ ذلك الحين حظيت المشكلات والقضايا البيئية باهتمام المتخصصين والمسؤولين والرأى العام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية . وتُعرف البيئة فى أبسط صورها بأنها : « كل ما يحيط بالإنسان والكائن الحى عموماً ويؤثر فيه ويتأثر به » . لذلك نجد أن الدراسات

والبحوث البيئية تتناول مجالات علمية عديدة فى الزراعة والطب والكيمياء والفيزياء ... وغيرها ومجالات اجتماعية وإنسانية تتصل بالاقتصاد والقانون والسياسة وعلم النفس والأديان وغيرها . وتعتبر قضية التلوث البيئى هى أهم قضايا البيئة ، باعتبارها القضية التى تتأثر بباقى القضايا جميعاً ، وتؤثر فيها ، وتنعكس آثارها على أنواع البيئات المختلفة ، وكافة عناصر البيئة ، وكافة مظاهر الحياة البشرية . لذلك بدأت المؤسسات الدولية وحكومات الدول المعنية والجمعية الأهلية والشعبية بالتصدى لمشكلة « التلوث البيئى » وذلك عن طريق :

- ١- رفع المستوى التعليمى والصحى للمواطنين .
- ٢- تنمية وعى المواطنين للمطالبة بحقوقهم فى بيئة نظيفة .
- ٣- التأكيد على دور المؤسسات التربوية والإعلامية (مقروءة - مسموعة - مرئية) تجاه قضايا البيئة .

(*) عبير هلال عبد العال محمد . دور المكتبات فى محو الأمية المعلوماتية البيئية : دراسة مسحية لأنشطة عينة من المكتبات العامة بمحافظة القاهرة والجيزة / إشراف أحمد أنور بدر ، محمد جلال غنندر . - بنى سويف ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٤ ورقة أطروحة ماجستير - جامعة القاهرة (فرع بنى سويف) . كلية الآداب . قسم المكتبات والوثائق .

وعلى الرغم من المحاولات الجادة لأجهزة حماية البيئة والصحة العامة والتعليم والإعلام والنشر فى تعميق الوعى البيئى إلا أن الأحوال المتدهورة للبيئة والممارسات السلبية لدى القطاعات العريضة من الجماهير تزيد من حدة العديد من المشكلات .

والمكتبات العامة بحكم وظيفتها فى خدمة المجتمع يمكن أن يكون لها دور كبير فى تدعيم جهود أجهزة حماية البيئة والصحة العامة والتعليم والإعلام والنشر فى محو الأمية المعلوماتية البيئية . وذلك لأن المكتبات العامة تخدم جميع أفراد المجتمع دون تمييز فى العمر أو النوع أو الطبقة الاجتماعية أو المستوى التعليمى ... إلخ . فالغرض الذى تسعى إليه المكتبة العامة هو إنارة الطريق أمام الشعب وتثقيفه بمختلف الثقافات العلمية والاجتماعية والإنسانية ، كما أن أفراد المجتمع فى حاجة إلى كل فرصة تتاح لهم لتعليم أنفسهم ذاتياً أو مستمراً ... وهذا ما ينبغى أن توفره لهم المكتبة العامة .

مجال الدراسة :

تعتمد هذا الدراسة على عينة عمدية من المكتبات العامة بناءً على دراسة مبدئية للمكتبات العامة فى محافظتى القاهرة والجيزة ، وقد اختير منها :

١- مكتبة التحرير العامة .

٢- مكتبة إمبابة العامة .

٣- مكتبة حدائق القبة العامة .

٤- مكتبة منشية البكرى العامة .

٥- مكتبة مصر الجديدة .

٦- مكتبة سوزان مبارك .

٧- مكتبة البحر الأعظم .

٨- مكتبة خالد بن الوليد .

٩- مكتبة القاهرة الكبرى .

١٠- مكتبة طلعت حرب .

١١- مكتبة مبارك العامة .

١٢- مكتبة المركز الثقافى لجمعية الرعاية المتكاملة .

وقد اختصت تلك المكتبات دون غيرها من

المكتبات العامة بالدراسة للأسباب التالية :

أ- أنها تضم مجموعات خاصة بالبيئة بوجه عام ، والتي يمكن أن تفيد القارئ العادى .

ب- إمكانية استخدام النظم الآلية .

ج- التزايد المستمر فى أعداد المستفيدين .

د - أنها تقدم خدمات هدفها التوعية البيئية .

ثانياً: أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

١- التعرف على طبيعة علم البيئة ومدى تداخله مع العلوم الأخرى .

٢- التعرف على محو الأمية المعلوماتية البيئية وعلاقتها بمنظومة التنشئة والثقافة والتعليم فى المجتمع .

٣- التعرف على دور وسائل الإعلام الجماهيرية من تليفزيون وإذاعة وصحافة فى التوعية البيئية ومقارنتها بدور المكتبات العامة فى نفس المجال .

٤- التعرف على وضع المقتنيات والخدمات البيئية فى عينة من المكتبات العامة فى مصر والتي تقوم بأنشطة محو الأمية المعلوماتية البيئية .

٥- التعرف على مقومات برنامج قومي لتطوير التنوير الثقافي المعلوماتى البيئى فى مصر .

ثالثاً منهج الدراسة وأدواتها :

تعتمد الدراسة على المنهج المسحى وذلك فى تقرير واقع المكتبات عينة الدراسة ، والتعرف على أوعية المعلومات الخاصة بالبيئة الموجودة بها والإعداد الفنى لها وكذلك الخدمات التى تقدمها المكتبة للمستفيدين نحو الأمية المعلوماتية البيئية ومدى تطبيق تكنولوجيا الحاسبات الآلية والشبكات . وسوف يتم تجميع بيانات هذا الجزء من الدراسة من خلال استبيان يوزع على أمناء المكتبات العامة خصوصاً فى المناسبات البيئية المختلفة (كالיום الوطنى واليوم العربى وكذلك اليوم العالمى للبيئة) . بالإضافة إلى كيفية دخول المكتبات العامة مع بعضها فى منظومة تعاونية معلوماتية لخدمة الوعى البيئى بصفة عامة .

رابعاً: فصول الدراسة :

جاءت الدراسة فى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة . ويمكن استعراض هذه الفصول بإيجاز فيما يلى :

الفصل الأول : الإطار العام للبيئة

يسعى هذا الفصل من الدراسة إلى التعريف بالبيئة وعلاقتها بالعلوم الأخرى والعلاقة بين الإنسان والبيئة ، وتحديد المشاكل البيئية على مستوى العالم التى تؤثر فى كل دول العالم ومن بينها مصر ، مع التركيز على تلك المشاكل البيئية التى تعاني منها مصر على وجه الخصوص ،

والتعرف على التشريعات البيئية المطبقة فى بعض الدول الأجنبية مع التركيز على التشريعات البيئية فى جمهورية مصر العربية ، ثم التعرف على المنظمات العاملة فى مجال البيئة وكذلك المؤتمرات المنعقدة فى مجال البيئة) عالمياً ومحلياً .

الفصل الثانى : مفاهيم محو الأمية المعلوماتية البيئية ودور المكتبات العامة ضمن منظومة التنشئة والتعليم والثقافة بالمجتمع

يتناول هذا الفصل من الدراسة التعرف على الرسالة التى يمكن أن تقوم بها المكتبات العامة نحو الأمية المعلوماتية البيئية ، هذا إذا ما كانت المكتبات العامة تقوم برسالتها بطريقة مستقلة بذاتها أو ضمن منظومة الثقافة والتنشئة والتعليم بالمجتمع ، وذلك من خلال معالجة الأجزاء الثلاثة التالية :

- ١- المفاهيم المتعددة نحو الأمية المعلوماتية البيئية .
- ٢- طبيعة الثقافة ودور المكتبات العامة .
- ٣- التنشئة والتعليم ودور المكتبات العامة .

الفصل الثالث : المكتبات العامة بين وسائل الاتصال الجماهيرى : دراسة مقارنة فى التوعية المعلوماتية البيئية

يسعى هذا الفصل من الدراسة إلى التعرف على الدور المقارن بين المكتبات العامة ووسائل الإعلام الجماهيرى فى التوعية المعلوماتية البيئية ، وذلك على اعتبار أن المكتبات العامة هى جزء من نظام الاتصال للمجتمع ، وتقوم المكتبات العامة بمعظم الأدوار والوظائف التى يقوم بها الإعلام الجماهيرى (إذاعة وتلفزيون وصحافة) وإذا اختلف هذا الدور فى درجة التأثير على الجماهير .

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية للوضع الراهن

للمكتبات العامة فى مصر ودورها

فى محو الأمية المعلوماتية البيئية

يتناول هذا الفصل وصفاً للوضع الراهن لعينة من المكتبات العامة فى محافظتى القاهرة والجيزة من عدة جوانب هى :

١- الموقع والمبنى والتجهيزات .

٢- الإدارة .

٣- أوعية المعلومات المتوافرة فى المكتبات موضوع الدراسة بصفة عامة ، وأوعية المعلومات البيئية بصفة خاصة .

٤- العمليات الفنية التى تتم على أوعية المعلومات فى المكتبات موضوع الدراسة .

٥- النظم الآلية المستخدمة فى المكتبات موضوع الدراسة .

٦- خدمات المعلومات المقدمة فى المكتبات موضوع الدراسة مع التركيز على الأنشطة البيئية .

وذلك بهدف التعرف على الوضع الراهن لدور المكتبات العامة موضوع الدراسة فى التنوير الثقافى للمعلوماتى البيئى .

الفصل الخامس: مقومات برنامج قومى لتطوير التنوير

المعلوماتى البيئى فى مصر :

يسعى هذا الفصل من الدراسة لوضع بعض مقومات اللازمة لنجاح برنامج قومى لتطوير التنوير المعلوماتى البيئى فى مصر من خلال توضيح ما يلى :

١- أهداف البرنامج واستراتيجية حماية البيئة فى

مصر .

٢- مصادر التمويل لمشروعات التنمية .

٣- تخطيط خدمات المكتبات .

٤- مقومات التخطيط فى مجال المكتبات العامة .

الخلاصة :

وتشمل أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، وعدد من التوصيات المقترحة . وقد خلصت الباحثة من خلال استقرائها للبيانات التى جمعتها من الميدان ومن الإنتاج الفكرى إلى الكثير من النتائج ، أهمها ما يلى :

١- هناك تداخل كبير بين علوم البيئة والعلوم الطبيعية كالزراعة والطب والكيمياء والعلوم الاجتماعية والإنسانيات كالاقتصاد والقانون والسياسة وعلم النفس والأديان مما يتطلب ضرورة إنشاء تعامل بين المكتبات العامة لتلبية جميع اهتمامات المستفيدين فى مجال البيئة .

٢- أوردت الباحثة عدة تعريفات لمصطلح محو الأمية المعلوماتية البيئية وارتباطها بمنظومة التنشئة والثقافة والتعليم بالمجتمع .

٣- ظهور بعض الجهود المبذولة من وزارة البيئة ، وكذلك وزارة التربية والتعليم ، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، ومع ذلك لا يوجد تعاون بينهم فى سبيل تحقيق أهدافهم المشتركة .

٤- تعتبر المكتبات العامة من بين وسائل الاتصال الجماهيرى المكان الوحيد الذى يمكن أن

يعاون المواطن على بناء شخصيته وآراءه السياسية والاجتماعية والإسهام بإيجابية فى النشاط الديمقراطى لأنها تقدم له المصادر والمعلومات المؤيدة والمعارضة وليس أداءه للدعاية كما تقوم به معظم أدوات الاتصال الجماهيرى الأخرى ، ومن هنا كان الاهتمام بدور المكتبات العامة فى نشر الوعى البيئى كافتناعاً ذاتياً وممارسة عملية تصدر من ذات الشخص .

٥- تعاني معظم مكتبات العينة من عدم إمكانية التوسع المستقبلى فى مساحة المبنى بما يستوعب الزيادة المستمرة فى أعداد المستفيدين والمجموعات وتنوع الخدمات المكتبية .

٦- يتوافر فى معظم مكتبات العينة الأثاثات والتجهيزات اللازمة لأداء المكتبة لدورها فى المجتمع ، وفى حصول المستفيدين على الخدمات الجيدة .

٧- يتناسب عدد ساعات فتح المكتبة للجمهور مع آراء الخبراء فى هذا المجال ، كما يتوافر بالمكتبات موضوع الدراسة أعداد مناسبة من المكتبيين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا عاليًا ولكنهم يفتقدون لمهارات محو الأمية المعلوماتية البيئية وعلى غير دراية كافية بقضايا البيئة .

٨- تعاني معظم المكتبات موضوع الدراسة من ضعف الإمكانيات المالية ، إذ تكون ضمن ميزانية الوزارة أو الهيئة الأم أو الجهة التى تتبعها المكتبة ، وهذه الميزانية تضم مرتبات الموظفين وميزانية المجموعات والحفظ والصيانة والتجهيزات والاشتراكات وغيرها من بنود الميزانية ، كما أن بعض المكتبات موضوع

الدراسة لا تعتمد على التمويل الحكومى فقط، بل تدعم ميزانية المكتبة نظير تقديم خدماتها مثل خدمة التصوير ، والدورات الخاصة بالحاسب الآلى ، والاشتراكات السنوية ، والبحث فى شبكة الإنترنت فضلاً عما يرد إلى المكتبة من دعم مالى أو مطبوعات من جهات أخرى .

٩- عدم وجود سياسة مكتوبة تتبعها المكتبات موضوع الدراسة فى عملية تنمية مقتنياتها ، مما أدى إلى اضطراب عملية تنمية المقتنيات كما ونوعاً ، حيث يلاحظ أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين أشكال الأوعية التى تضمها المكتبة وموضوعاتها فيما يتصل بحجم هذا الرصيد على مستوى الرصيد الكلى ، فعلى مستوى الشكل تمثل الكتب النسبة الغالبة فى المكتبات موضوع الدراسة ، وعلى مستوى الموضوعات نجد أن ما يزيد عن نصف مجموعة الكتب بالمكتبات العامة موضوع الدراسة يقع فى مجالات الآداب ، والعلوم الاجتماعية ، والتاريخ والجغرافيا والتراجم . وعلى مستوى اللغة تعتبر اللغة العربية هى السائدة .

١٠- الافتقار إلى الدوريات بصفة عامة فى المكتبات موضوع الدراسة حيث تصل نسبة الدوريات إلى ١,٠٪ من إجمالى مقتنيات المكتبات مع ملاحظة الافتقار الشديد إلى الدوريات الخاصة بالبيئة .

١١- يتوافر فى معظم مكتبات العينة نسبة لا بأس بها من أوعية الأطفال فيما عدا الأربع

مكتبات الفرعية التابعة لدار الكتب التي تعاني من النقص الشديد فى أوعية الأطفال . وكذلك مكتبة طلعت حرب التي تعاني من النقص الشديد فى المواد السمعية والبصرية وأقراص الليزر الخاصة بالأطفال .

١٢- القصور الشديد فى أوعية المعلومات البيئية فى المكتبات موضوع الدراسة على الرغم من أنه موضوع متداخل مع جميع فروع المعرفة ، فمعظم أوعية المعلومات البيئية المتوافرة فى المكتبات موضوع الدراسة إهداءات من جهاز شئون البيئة كما أن أغلبها خاص بالأطفال .

١٣- تعتبر قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية ، وخطة تصنيف ديوى العشرى ، وقائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى ، هى أكثر أدوات العمل الفنية استخداماً فى المكتبات موضوع الدراسة ، إلا أنه لا يوجد أى تعاون بين تلك المكتبات فى تبادل المطبوعات .

١٤- تتنوع الخدمات المقدمة فى المكتبات موضوع الدراسة ما بين الإطلاع الداخلى ، والإعارة الخارجية ، والتصوير ، والإحاطة الجارية ، والبث الانتقائى للمعلومات ، وخدمة الإنترنت، مع غياب بعض الخدمات الأخرى المهمة لمجتمع المستفيدين مثل الترجمة العلمية والبحث فى قواعد البيانات وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة تقديمها .

١٥- اقتصار التوعية البيئية فى معظم المكتبات موضوع الدراسة على الأطفال دون الكبار (فوق ١٥ سنة) ، مع افتقاد هذا المجال لعنصر هام وهو عنصر الاستمرارية .

١٦- لا يوجد تعاون بين المكتبات العامة فيما بينها ولا بينها وبين المكتبات المدرسية والجامعية ، فيما عدا مكتبة مبارك العامة التي تستقبل على مدار العام الدراسى طلاب المدارس باختلاف المراحل الدراسية لتعريف التلاميذ بما تقدمه المكتبة من خدمات علمية ومهنية وترويجية حيث يقضى الطلاب وقتاً طيباً بالمكتبة .

١٧- أوردت الباحثة بعض مقومات برنامج قومى لتطوير التنوير المعلوماتى البيئى اعتماداً على استقراء بعض الخطط والاستراتيجيات القومية .

ومن التوصيات المقترحة :

١- تحديد هيئة حكومية مركزية تشرف على المكتبات العامة ، وتوفر لها سبل الدعم المتصل والنمو والتطور ، واتساع نطاق خدماتها بوضع الخطط والبرامج ، لتوسيع الخدمة المكتبية شأنها شأن المؤسسات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات . فالمكتبة العامة مركز قيادى للخدمة الفردية تتواءم مع مختلف الأفراد والظروف لتيسير التعليم والبحث والتزود بالمتعة الفكرية والحفاظ على التراث فى مجتمعها . ويمكن لوزارة الثقافة على اعتبار أنها تشرف على الكثير من المكتبات العامة أن تقوم بهذا الدور ، لترعى الحركة المكتبية العامة على مستوى مصر كلها .

٢- ينبغى الأخذ فى الاعتبار عند اختيار موقع المكتبة مراعاة سهولة الوصول إليها ، والبعد عن الضوضاء مع الوضع فى الاعتبار الاحتياجات المستقبلية للمبنى بما يتلاءم مع

زيادة أعداد المستفيدين ، والمجموعات الحالية والمستقبلية ، بالإضافة إلى الأدوات والتجهيزات الحديثة .

٣- الاهتمام بالمكتبات الفرعية والإقليمية وتزويدها بمواد مكتبية ملائمة لتفى باحتياجات السكان . والعمل على الارتقاء بهم لكي تقوم بدورها فى خدمة السكان وتوعيتهم التوعية البيئية المطلوبة .

٤- توفير المخصصات المالية الكافية لقيام المكتبات العامة بخدماتها ، وكذلك تطوير خدمات جديدة . كما أنه ليس من الضروري أن يكون كل التمويل حكومياً ، وإنما من الممكن قبول مشاركات ومساندات من الهيئات الحكومية ، بل ومن الأفراد إذ يمكن للمؤسسات الخاصة لرجال الأعمال ورجال الخير المساهمة وخدمة المواطنين فى هذا الصدد .

٥- ضرورة إعداد سياسة موثقة لتنمية مجموعات المكتبات العامة فى كافة جوانب عملية التنمية (الاختيار - التزويد - التنقية والاستبعاد - التقييم) مع العمل على تطويرها وإدخال كافة التعديلات اللازمة عليها كلما دعت الحاجة إلى ذلك . كما أنه من الضرورى التنسيق والتخطيط بين مجموعات كل المكتبات العامة فى نمط تعاونى متكامل حتى يمكن تلبية احتياجات كل المستفيدين من المعلومات .

٦- ضرورة الاهتمام بتنمية مجموعات المكتبات العامة بما يتفق واحتياجات واهتمامات مجتمع

المستفيدين من كل مكتبة . فعلى مستوى أشكال الأوعية ، لابد من الاهتمام بتحديث مجموعات المكتبة خاصة المواد غير الكتب .

وعلى مستوى اللغة ، لابد من الاهتمام باقتناء المواد بلغات أجنبية إلى جانب اقتناء المواد باللغة العربية ، وذلك بما يخدم ويلبى كافة التخصصات والاهتمامات الموضوعية للمستفيدين . وعلى مستوى الموضوعات لابد من الاهتمام بكافة قطاعات المعرفة البشرية وأن يكون الاهتمام منصباً أيضاً على العلوم الطبيعية والاجتماعية ، والآداب ، والتاريخ والجغرافيا والتراجم المتصلة بالبيئة .

٧- زيادة تدريب العاملين بالمكتبات العامة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة للمعلومات خاصة شبكة الإنترنت والبحث فى قواعد البيانات المباشرة وغير المباشرة ، وكذلك البحث فى الفهارس الآلية . على أن يكون هناك برنامج منظم وبصفة دورية يتم تطويره حتى يتمكن العاملون فى هذه المكتبات من متابعة التطورات المستمرة فى هذا المجال .

٨- تنمية وعى العاملين بالمكتبات العامة بقضايا البيئة ، حتى يمكنهم توعية المستفيدين من المكتبات العامة باختلاف فئاتهم وأعمارهم .

٩- الاهتمام باقتناء أوعية الأطفال خاصة أوعية المعلومات البيئية الخاصة بالأطفال ، وذلك لتنشئتهم التنشئة البيئية المطلوبة .

١٠- الاهتمام باقتناء ما تنتجه وسائل الإعلام من أشرطة صوتية لبرامج إذاعية أو شرائط فيديو لبرامج تليفزيونية تهدف إلى التوعية البيئية .

١١- توحيد عمليات التصنيف والفهرسة فى المكتبات العامة ، حتى يمكن التعاون بين هذه المكتبات فى تبادل المطبوعات بسهولة لتلبية احتياجات كل المستفيدين . ويمكن لدار الكتب على اعتبار أنها المكتبة القومية فى مصر القيام بمثل هذا الدور .

١٢- التفاعل بين المكتبات التى تستخدم الأنظمة الآلية ، مع إيجاد الحلول للتوافق بين الأنظمة الآلية المختلفة والمستخدم فى المكتبات العامة حتى يمكن إنشاء نواة لشبكة معلومات المكتبات العامة المصرية، والاستفادة من خدماتها المتاحة والتعاون فيها بينها فى الموارد والتنسيق فى إعداد وتنفيذ البرامج . من جهة أخرى فإن هذه النظم الآلية ستساعد فى إعداد القوائم الموحدة والضبط البليوجرافى لأوعية الكتب وأوعية المعلومات الأخرى فى مجال البيئة .

١٣- توفير التدابير اللازمة لتقديم معلومات أكثر فاعلية لمجتمع المستفيدين ، مثل : الترجمة العلمية والبحث على الخط المباشر فضلاً عن عقد الندوات والمحاضرات والمسابقات والبرامج وعروض الأفلام الخاصة بالتوعية البيئية والزيارات لأماكن اهتماماتهم .

١٤- التعاون والمشاركة والربط بين المكتبات العامة والمكتبات الأكاديمية والمدرسية والمتخصصة .

١٥- أهمية اتجاه وتكامل جميع وسائل الاتصال

الجماهيرى نحو تكوين وتنمية الثقيف البيئى، بغية تشكيل الرأى العام لدى الجماهير، مما يساعد على إنشاء اتجاهات إيجابية ضاغطة ، بهدف الالتزام والحفاظ على النظام البيئى ضد مرتكبي التجاوزات الجائرة والمستمرة .

١٦- تفعيل إنشاء المنظومة القومية للمعلومات البيئية فى مصر التى ترجع فكرتها إلى مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م ، والتى تستند إلى نظم المعلومات الدولية للمعلومات البيئية ، والتى تعتبر كأداة لبرمجة التنمية المتواصلة فى مصر والتقييم للمردود البيئى .

١٧- أهمية استثمار الجوانب الدينية وأثرها العميق لدى الجماهير العريضة ، وذلك ببيان موقف الدين من القضايا البيئية .

١٨- إعداد كوادر إعلامية مؤهلة قادرة على التصدى لكافة المعوقات التى تحول دون توصيل الرسالة الإعلامية البيئية .

١٩- ترى الباحثة إضافة نظام تشريعى قادر على المواجهة الحقيقية لحالات المخالفات القانونية التى ترتكب فى حق البيئة ، وذلك من خلال استخدام أنظمة رقابية وتنفيذية فورية للحد من التجاوزات التى تحدث فى الاستغلال الجائر للوسط الحيوى ، أو بمعنى آخر تطوير آليات العمل وأساليبه لمواجهة التحديات من قبل فئة لا تقدر قيمة الحفاظ على البيئة .

